واقع المؤسسات العائلية الحرفية والصناعات التقليدية في الجزائر
خلال الفترة 2003-2013

د./ صديقي شفيقة* & أ./ إبراهيم بوناب محمد أمين**

Abstract:

Les entreprises familiales spécialisées dans l'artisanat. Parmi les plus importantes petites et moyennes entreprises dispersées en Algérie. Elle joue un rôle distinct dans la contribution à la croissance économique nationale et la création d'emplois, et aussi pour le maintien de patrimoine culturel du pays.

Mots clés: **E**ntreprise familiale, **A**rtisanat, **A**lgérie.

ملخص:

تعد المؤسسات العائلية المتخصصة في الحرف وإنتاج المنتجات التقليدية من أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في الجزائر، فهي تلعب دورا متميزا في المساهمة في النمو الاقتصادي الوطني وخلق فرص عمل، بإضافة لحفاظها على الموروث الثقافي للبلد.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العائلية، الصناعة التقليدية والحرف، الجزائر.

* أستاذة محاضرة ﴿ب﴾ – جامعة الجزائر 3

** طالب دكتوراه علوم – جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة
1) مفاهيم حول المؤسسات العائلية والصناعات التقليدية
1-1) ماهية المؤسسة العائلية
2-1) ماهية الصناعات التقليدية
3-1) الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصناعات التقليدية العائلية
2) واقع مؤسسات الصناعات التقليدية في الجزائر (2003-2013)
1-2) مؤشرات حول أداء قطاع الصناعات التقليدية
2-2) مساهمات قطاع الصناعة التقليدية
3-2) معوقات تنمية الصناعات التقليدية
خاتمة

مقدمة:

تعد مؤسسات الصناعات التقليدية في الجزائر أحد أهم المؤسسات التي توليها الدولة اهتماما بالغا ومتزايدا لدفعها وتطويرها، وقد ظهر هذا الاهتمام بشكل واضح بإنشاء وزارة خاصة بها هي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا لتصبح بعدها وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، هذه الهيئة التي أصبحت رسميا مكلفة بتوفير جميع الظروف الملائمة لتشجيع إنشاء هذه المؤسسات ووضع إستراتيجية هادفة لتدعيمها وترقيتها، وهذا وعيا من الدولة بالدور الذي تستطيع أن تلعبه هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى النجاحات التي حققتها في العديد من الدول التي استطاعت الاستفادة من مزايا هذه المؤسسات في مسيرتها التنموية عن طريق تبنيها لهذا القطاع كأحد وسائل التنمية الاقتصادية. وما تتميز به هذه المؤسسات من مقدرة على امتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل على وجه الخصوص. وفي ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة ومع تراجع عائدات النفط بسب انخفاض أسعاره في السوق الدولي، يمثل قطاع الصناعة التقليدية والذي يمارس بشكل كبير من طرف العائلات من بين الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي الوطني.

نحاول في هذه البحث الإجابة على السؤال: **ما هو واقع والتحديات المؤسسات العائلية للصناعات التقليدية في الجزائر؟**

1) مفاهيم حول المؤسسات العائلية والصناعات التقليدية:

تمثل الحرف والصناعات التقليدية إرث ثقافي ومجال للابتكار في عدة دول، وغالبا ما نجد أن هذه الحرف تمارس من طرف العائلات، حيث نجد أفراد عائلة كاملة ينشطون في إنتاج سلع ومنتوجات الصناعة التقليدية منذ عدة أجيال، فيما يلي سنحاول تحديد ماهية المؤسسة العائلية وماهية الصناعة التقليدية:

1-1) ماهية المؤسسة العائلية:

إن التطرق إلى المؤسسات العائلية يتطلب تحديد مفهوم المؤسسة العائلية لان تطور هذا النوع من المؤسسات حدث غالبا خارج الإطار الحكومي، حيث أنه بعث تلقائيا من طرف أصحابها في مختلف القطاعات

- **تعريف وخصائص الأعمال العائلية:**

هي الأعمال التي تكون العائلة فيها متضمنة مباشرة في الملكية أو الوظائف حيث يملكها عضوان أو أكثر من العائلة نفسها مشتركين في الحياة والوظائف[1]. وتعرف على أنها نمط آخر من الأعمال الصغيرة تملك وتدار من قبل أفراد عائلة واحدة لتوفير مصدر رزق لها. وهناك من يعرف العمل العائلي على أنه: كل عمل تجاري أو خيري تتحقق فيه إحدى الخاصيتين التاليتين[2]:

1. غالبية رأس المال تتبع لفرد أو عائلة؛
2. والإدارة تتركز في يد المؤسس و/ أو أبنائه.

وتعرف المؤسسة العائلية بأنها مؤسسة يكون للعائلة أثر قوي في إدارتها اليومية بما في ذلك الملكية أو الشراكة التي تشمل كامل المؤسسة.
وعليه، يمكن تعريف الأعمال العائلية على أنها وعليه يمكن تعريف المؤسسة العائلية على أنها عبارة عن أعمال صغيرة تمارس نشاطها في قطاع معين من طرف أفراد عائلة، تسيير وفق أسس وقواعد عائلية.
ومن الخصائص التي تتصف بها بيئة العمل في هذه المؤسسات[3]:

- المؤسسة مكان لعمل جميع أفراد العائلة، كون سياسة الباب المفتوح تسود المؤسسة، إذ يمكن لجميع أفراد العائلة الذين لم يجدوا فرصاً للعمل أو لم يحققوا النجاح خارج العائلة أن يلجئوا إلى المؤسسة لتوظيفهم؛

- المساواة بين جميع أفراد العائلة داخل المؤسسة، فكما أن الأب يجب أن يعامل جميع أولاده بالمساواة والعدل في المحبة والتربية داخل العائلة، فهو ملزم كذلك بأن يعاملهم بنفس الطريقة داخل المؤسسة فيما يتعلق بالدخل، الترقية... الخ، ففيما يخص الدخل مثلا يجب أن يعطى جميع أفراد العائلة الدخل نفسه بغض النظر عن خبراتهم أو ما يأدونه من أعمال؛
- القيادة تعطى ولا تكتسب، إذ تمُنح قيادة المؤسسة والمناصب الإدارية الهامة فيها إلى أفراد العائلة الأكبر سنا عادة، أو الأقدم عملاً في المؤسسة، بغض النظر عن مؤهلاتهم وانجازاتهم، فالأخ الأكبر هو المرشح لإدارة المؤسسة عندما يحين موعد انتقال الإدارة من الجيل الأول إلى الثاني، حتى إذا توفر من هو أكثر منه استحقاقاً بين إخوته الأصغر منه؛
- استخدام موارد المؤسسة لحاجات العائلة، فتخضع وتستخدم كل موارد المؤسسة سواء المادية منها أو العينية لتلبية الحاجات العائلية المختلفة، وهو ما يجعل الموارد تستخدم في غير ما يحقق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة العائلية؛
- القيام بكل ما يجنب العائلة النزاعات المحتملة، فتحاول هذه المؤسسات تجنب النزاعات وتجاهلها حفاظا على وحدة العائلة، ولو كان ذلك على حساب مصلحة العمل، فعلاقات السلطة العائلية الأبوية تفرض على الابن أن لا يناقش والده في أي من أمور العمل، والى غير ذلك من العلاقات المفروضة بناء على القواعد العائلية كما أن الاعتبارات الأخلاقية تؤدي إلى ضعف التواصل الصريح بين أفراد العائلة العاملين في المؤسسة، وقد تؤدي إلى تحويل الاختلافات الصغيرة إلى مشكلات كبيرة؛
- وخصوصية عضوية مجالس الإدارة على أفراد العائلة، فالإدارة الرشيدة غائبة عن المجالس التي تدير هذه المؤسسات، وحق عضوية مجلس الإدارة يقتصر على أفراد العائلة بغض النظر عن مدى امتلاكهم للخبرات والمؤهلات التي تسمح لهم بقيادة هذه المؤسسات.

إن المؤسسات العائلية التي تولي اهتمامها للعائلة أولا يمكن أن تقدم أداء عمليا جيدا في الجيل الأول من ملكية وإدارة العائلة، حيث تدين العائلة والمؤسسة جميعها بالخضوع والاحترام للمؤسس ذي عادة ما يكون كبير العائلة، إلا أن المشكلات والعراقيل تبدأ بالظهور حينما تنتقل المؤسسة إلى الجيل الثاني، حيث تسبب إدارة المؤسسة وفق الأسس والقواعد العائلية صعوبات عديدة تؤثر سلبا على أداء المؤسسة واستمراريتها.

⊕ نقاط القوة والضعف في المؤسسات العائلية:

تعتبر المؤسسات المملوكة من طرف العائلات من أفضل وأقوى المؤسسات على المستوى العالمي، وهذا بفضل الخصائص التي تتميز بها عن غيرها من المؤسسات الأخرى،

غير أن هذا لا يعني أن ليس لها مواطن ضعف، فيما يلي سنحدد نقاط القوة والضعف للمؤسسات العائلية[4]:

1- نقاط القوة:

أثبتت عدة دراسات أن المؤسسات المملوكة لعائلة تتفوق على مثيلاتها غير المملوكة لعائلة فيما يتعلق بالمبيعات والأرباح ومعايير النمو الأخرى. فقد قامت مؤسسة Thomson Financial في دراسة لها بمجلة Newsweek بمقارنة المؤسسات العائلية بالمنافسين وفقًا للمؤشرات الستة الرئيسية في أوروبا وقد أثبتت أن المؤسسات العائلية قد تفوقت على منافسيها عبر جميع المؤشرات. ففي ألمانيا، ارتفع مؤشر المؤسسات العائلية بنسبة 206 بالمائة، بينما ارتفعت أسهم المؤسسات غير العائلية بنسبة 47 بالمائة فقط، وفي فرنسا، ارتفع مؤشر المؤسسات العائلية إلى 203 بالمائة، بينما ارتفع مؤشر مثيلاتها بنسبة 76 بالمائة فقط. كما تفوقت المؤسسات العائلية على مثيلاتها في سويسرا واسبانيا وبريطانيا وايطاليا.

كان هذا الأداء العالي نتيجة لنقاط قوة المؤسسات العائلية المتأصلة فيها مقارنة بمثيلاتها، تشمل بعض نقاط القوة هذه:

- توجيه طويل المدى؛
- حرية ممارسة النشاطات التجارية (ضغط أقل من المؤسسات المالية ولا خوف من عمليات الاستحواذ)؛
- قوة ثقافة العائلة كمصدر للفخر: الاستقرار، حضور قوي، الالتزام، تحفيز، استمرارية، ريادة)؛
- الصمود في الأوقات الصعبة؛
- بيروقراطية أقل؛
- منافع مالية (احتمال اكبر للنجاح)؛
- ومعرفة للنشاط العائلي (تدريب مبكر الأفراد العائلة).

2- ونقاط الضعف:

قد تكون أكثر خاصية يمكن ذكرها في المؤسسات العائلية هي أن الكثير منها يفشل في البقاء على المدى البعيد. في الواقع، ينهار ما يقرب من ثلثي أو ثلاثة أرباع المؤسسات العائلية يتم بيعها من قِبل المؤسس (المؤسسين) أثناء فترة ولايتهم ويستمر فقط من 5 إلى 15% إلى الجيل الثالث المنحدر من سلالة المؤسس.

هذا المعدل المرتفع من الفشل بين المؤسسات العائلية يرجع إلى أسباب متعددة، بعض هذه الأسباب هي نفسها التي يمكن أن تؤدي إلى فشل مؤسسات أخرى مثل الإدارة الضعيفة، وعدم وجود مبالغ نقدية كافية لتمويل التنمية، والتحكم غير الملائم في التكاليف، والصناعة، بإضافة إلى نقاط الضعف أخرى:

- فرص أقل في الحصول على تمويل؛
- إدارة مرتبكة (هيكلية ضعيفة، عدم وضوح الرؤية والمهمات)؛

- محسوبية (سيطرة الحسابات العائلية على منطق الأعمال، أنظمة مكافأة غير عادلة)؛
- ضغوط مالية، ضغوط من أفراد العائلة عبر سحب الأموال الخاصة بالشركاء، عدم وجود توازن بين المساهمة المادية والتعويضات؛
- وحكم أبوي استبدادي (مقاومة التغيير والسرية في التعامل).

1-2) ماهية الصناعات التقليدية:

إن عملية البحث في الصناعات التقليدية والحرف من مميزات وخصائص، مشاكل وسبل دعم يتطلب أن نمر بالضرورة على تقديم تعريف لها ولو أن إشكالية التعريف تظل قائمة نظرا لطبيعة هذا القطاع التي تتداخل وتتشابك خصائصه مع غيره من القطاعات.

⌖ تعريف وخصائص الصناعات التقليدية:

عرفت الصناعة التقليدية في الجزائر بمقتضى الأمر 01-96 الصادر في 10 جانفي 1996 الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، حيث نصت المادة 05 من هذا الأمر على أن "الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف[5].

تعدّ الصناعة التقليدية والحرف من الصناعات الصغيرة التي تمتلك فيها الجزائر قدرات هائلة كصناعة تساهم في تفعيل الآليات الاقتصادية، حيث تتمتع هذه الأخيرة بتشكيلة متنوّعة جدا من الفروع، فحسب المرسوم التنفيذي 07-339 تضم قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف 24 قطاع نشاط يحوي 338 حرفة[6].

تنقسم الصناعة التقليدية والحرف حسب مجالات نشاطها إلى[7]:

1. الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية؛
2. الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد؛
3. والصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

الصناعات التقليدية هي كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية و/أو تزينيه ذات طابع تقليدي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح لها بنقل مهارة عريقة.

ويتضح من هذا التعريف أن الصناعات التقليدية تتميز بثلاثة خصائص:
1. غالبية العمل اليدوي في النشاط؛
2. إمكانية الاستعانة بالآلات؛
3. والطابع النفعي (الاستعمالي) و/ أو التزيني للمنتوج التقليدي.

وعلى أساس البعد الثالث لهذا التعريف، تنقسم الصناعات التقليدية حسب وظيفة منتوجاتها إلى نوعين وهما الصناعات التقليدية الوظيفية (أو الاستعمالية) والصناعات التقليدية الفنية أو التزينية.

⌖ المفهوم التسويقي للصناعات التقليدية:

من وجهة نظر التسويق، فإن أحسن تعريف للمنتوجات الصناعات التقليدية هو المرتبط بكيفية إدراك المستهلك لهذه المنتوجات، أي كيف يرى المستهلك منتوجات الصناعات التقليدية؟ ما هي جاذبيتها له؟ ما هي دوافع شراء المستهلك؟ وبصفة خاصة المستهلك الدولي[8].

يلخص مركز التجارة الدولية تعليقات المستهلك الدولي للصناعات التقليدية والمرتبطة بنظرتهم للحرفيين في الفقرة التالية "يعتبر الحرفيون التقليديون الأشخاص الذين يمارسون الصناعات التقليدية، وهم فنانون، فصناعتهم هي تعبير عن فن وتقنيات جماعة من الناس، وكذلك تعبير عن مواهبهم في إنتاج ما يمثل ثقافتهم وما ورثوه من أجدادهم"[9].

ونفهم من هذا التعريف، أن نظرة المستهلك الدولي للصناعات التقليدية هي نظرة تعكس إعجابه وتقديره لهذه المنتوجات بصفتها فنية وذات نوعية رفيعة وهذا لاعتمادها على مواهب خاصة وهذا ما يشجع للتفكير في توصيل شتى أنواع المنتوجات التقليدية الوطنية للأسواق الخارجية.

⌖ أشكال ممارسة أنشطة الصناعات التقليدية:

يمكن أن تمارس نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بكيفيات مختلفة، إما فرديا أو في شكل مؤسسة مصغّرة أو صغيرة أو متوسطة يُمكن لمسها في الأتي[10]:

1. الحرفي الفردي:

ويُعرّف على أنّه: "كل شخص طبيعي مسجّل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطا تقليديا من الأنشطة السابقة الذكر، يُثبت تأهيلا ويتولّى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته".

2. تعاونية الصناعة التقليدية والحرف:

عرّفت على أنّها شركة مدنية يُكوّنها أشخاص ولها رأس مال غير قار وتقوم على حرية انضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي".

3. مقاولة الصناعة التقليدية والحرف:

تم تقسيمها إلى قسمين:

1. **مقاولة الصناعة التقليدية:**

هي كل مقاولة مكوّنة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوّفر على الخصائص التالية:

- ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف
- تشغيل عدد غير محدّد من العمال الأجراء؛
- وإدارة يُشرف عليها حرفي أو حرفي معلم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.

2. **والمقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات:**

تتوفر فيها نفس شروط مقاولة الصناعة التقليدية باستثناء:

- ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد والخدمات؛
- وتشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صنّاع لا يتجاوز عددهم 10 ولا يُحسب ضمنهم كل من رئيس المقاولة، الأشخاص الذين لهم روابط عائلية مع الرئيس (زوج، أصول، فروع)، متمهنون لا يتعدى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقاولة عقد تمهين.

1-3) الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصناعات التقليدية العائلية:

يعد قطاع الصناعة التقليدية أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول، وذلك بالنظر لمزاياه وخصائصه، في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية كتوفيره لمناصب الشغل والمساهمة الفعالة في الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة، ومستوى الصادرات.

مساهمة الصناعات التقليدية في الإنتاج الوطني:

تحقق الصناعات التقليدية جزءا هاما من القيمة المضافة التي تكون مرتفعة في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا لاعتمادها على العمل اليدوي وعلى الموارد المحلية. وتعبر القيمة المضافة التي يحققها هذا القطاع عن مساهمة هذا القطاع في الإنتاج الوطني، وعلى سبيل المثال تقدر مساهمة الصناعات التقليدية في الإنتاج الوطني بالمغرب الأقصى بنسبة 8% استنادا للدراسة الخاصة بتنمية صادرات منتجات الصناعات التقليدية المغاربية. كما أن نسبة الصناعات التقليدية من الإنتاج الداخلي الخام تقدر بـ 20% في بوركينافاسو، وأن مساهمة هذا القطاع تأتي مباشرة بعد الزراعة وتربية المواشي، وهي صناعة تشغل حوالي مليونين من الأشخاص وهو ما يعادل 30% من اليد العاملة[11].

المساهمة في رفع نسبة التشغيل:

تتيح أنشطة الصناعة التقليدية والحرفية العديد من فرص العمل وتستقطب العمالة ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول, وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الحديثة, وهذا ما يخفف من العبء على ميزانيات الدول. كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر تكثيفا للعمل ومن هنا تتميز بارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال، كما أنها لا تحتاج إلا إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي.
أظهرت دراسة إحصائية جرت في دول مثل المكسيك وتايلاند، تفيد بأن 30% من القوى العاملة المتوفرة فيها تعمل في قطاع الحرف اليدوية، كما لوحظ بأن 20% من الدخل الوطني لنيجر يأتي من قطاع الحرف اليدوية. وقد أشار الديوان الوطني للحرف التقليدية في تونس في إحصائية حديثة صدرت حديثا بأن ميدان الحرف التقليدية قد أمن فرص عمل للمائة وعشرين ألف حرفي بما نسبته 7% من القوى العاملة، استطاعوا تسويق منتجات حرفية بقيمة مائة وخمسين مليون دولار. ويمثل هذا القطاع في بوركينافاسو أهمية اقتصادية كبيرة نظرا لتشغيله حوالي خمس مائة ألف حرفي ينتجون ما قيمته 20% من الناتج الوطني للدولة.
كما أظهرت الإستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية في السعودية، والتي أعدتها الهيئة العليا للسياحة بأن أحصت أكثر من 20 ألف حرفي وحرفية يعملون في 45 صناعة يدوية بمختلف المناطق[12].

- **استخدام الموارد المحلية:**

تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل وتترك عاطلة، فمن المعرف أن طلب مؤسسات الصناعة التقليدية على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشاريع المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة، كما تقوم باستغلال الموارد الأولية الموجودة في مناطق معينة وكذلك تصنيع المنتجات الثانوية، كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي لسلع فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تفيد في عملية الإنتاج وتعتبر كاقتصاد في صرف الأموال لشرائها[13].
إن أنشطة الصناعة التقليدية بما تتميز به من ندرة على التوطن والانتشار الجغرافي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقليمية وجعلها تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها، فهي تتطلب القليل من البنية الأساسية وهي قادرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة، فضلا عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى[14].

- **المساهمة في زيادة الصادرات:**

من بين أهم المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول خاصة النامية منها مشكل العجز في الميزان التجاري أو اعتمادها على محدودية السلع المصدرة، أي الاعتماد على سلعة معينة كما هو الحال في الجزائر المرتبط اقتصادها بالمحروقات، فهذا القطاع يمكنه توفير منتوجات تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحتل محل السلع المستوردة أي تصنيع بدائل الواردات.
تشير تجارب العديد من الدول على أهمية منتجات الصناعة التقليدية في تكوين هيكل للصادرات، فلقد قدرت منظمة التجارة العالمية حجم السوق العالمية لمنتجات الحرفية في أواخر التسعينيات من القرن الماضي بما يناهز 80 مليار دولار أمريكي، كما تقدر دراسات أخرى أن قطاع الحرف سيشكل 20% من نشاط سوق السياحة مستقبلا وهو ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي. في معظم دول العالم تنمو تجارة المنتجات الحرفية بشكل مطرد حيث نمت مبيعات المنتجات الحرفية في أستراليا على سبيل المثال بنسبة تفوق 100% سنويا منذ سنة 1988، ووصلت المبيعات إلى ما يعادل 150 مليون دولار أمريكي[15].
كما يمكن هنا الإشارة إلى تجربة برزت في تركيا تعتبر فريدة من حيث الخطوات التي اتخذتها، تمثلت في بروز مشروع دوباج DOBAG وإنشاء القرى الحرفية، التي تم من خلالها تصدير عشرين ألف سجادة بمتوسط حجم 2 متر مربع، تتميز بصباغة طبيعية وجودة في الحياكة والإنتاج، تم تصديرها إلى كل من أوروبا والولايات المتحدة واليابان وأستراليا[16].

- **وأهميات أخرى:**

نذكر منها:

- **تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني:**

تعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني لإنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية[17].

- **مساهمة أنشطة الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية المحلية:**

تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم الصناعات التقليدية والحرف بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية, وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

- **المساهمة في الادخار:**

تعتبر مؤسسات الصناعة التقليدية وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، كما تمتص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفيها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها.

2) واقع مؤسسات الصناعات التقليدية في الجزائر (2003-2013):

تشكل الصناعات والحرف التقليدية فى مختلف دول العالم ولدى مختلف الشعوب أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة، وتولى حكومات تلك الدول، هذه الصناعات اهتماما كبيرا على الرغم من أن بعض هذه الدول هى دول صناعية كبرى ولديها صناعات حديثة عملاقة، إلا إنها تجد في الصناعات التقليدية أهمية اقتصادية واجتماعية. ولقد عرف هذا القطاع خلال الفترة الأخيرة في الجزائر تطورا ملحوظا بسبب إدراك السلطات الحكومية للأهمية التنموية التي يمكن أن يلعبها هذا القطاع على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي من خلال زيادة الدخل الوطني ورفع نسبة التشغيل بإضافة لإحياء التراث الثقافي لدولة، وكذا ترقية السياحة.

2-1) مؤشرات حول أداء قطاع الصناعات التقليدية:

في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي عرف قطاع الصناعة التقليدية وثبة هامة منذ إلحاقه سنة 2002 بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطائه بعد اقتصادي جديد، فخرجت نشاطاته من الركود الذي كانت تعانيه قبل عشرية إلى ديناميكية فعالة، وتم بعث إستراتيجية وطنية لتطوير الصناعة التقليدية وربطه بالديناميكية الشاملة لتنمية الاقتصادية.

- **تطور تعداد الأنشطة الصناعة التقليدية خلال الفترة (2003-2013):**

تمارس نشاطات الصناعة التقليدية في الجزائر وفق ثلاث ميادين هي الصناعة التقليدية الفنية، الصناعة التقليدية لإنتاج المواد والصناعة التقليدية لخدمات، والجدول التالي يبين لنا تطور تعداد مشاريع الصناعة التقليدية خلال الفترة 2003-2013:

الجدول (01) - تطور تعداد الأنشطة حسب الميدان خلال الفترة 2003-2013

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الفنية	8218	9419	11243	13273	15651	18228	21295	25102	32717	43533
المواد	22635	24447	26964	29127	30953	33079	36694	41523	46995	51946
الخدمات	37855	42068	47206	52813	58239	64253	71635	80054	89752	104257
المجموع	68708	75934	85413	95213	104843	115560	129624	146679	169455	199727

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الجزائر 2015.

إن المعطيات المبينة في الجدول أعلاه تؤكد تأكيدا واضحا على أن قطاع الصناعة التقليدية أخذ حقيقة اهتمام الحكومة الجزائرية، حيث أصبحت تولي أهمية بالغة لهذا النوع من الأنشطة، فبعد أن كان عدد الأنشطة 68708 نشاط فقط سنة 2003 تضاعف عدة مرات وبشكل سريع في السنوات التي تلتها، حيث وصل العدد الإجمالي لهذه المؤسسات إلى 238340 نشاط سنة 2013، بمعنى أن عدد الأنشطة زاد بـ 169632 نشاطا، ويرجع ذلك أساسا إلى الدعم المالي والمادي من قبل الدولة لهذا القطاع، فهذه الأنشطة تتلقى عموما قروضا بمعدلات فائدة منخفضة، حيث كان للاعتماد هذه السياسة المصرفية صدى إيجابي لدى الحرفين وأصحاب الورشات والمؤسسات الصناعة التقليدية.

⌖ أشكال ممارسة أنشطة الصناعة التقليدية:

تعدّ الصناعة التقليدية والحرف من الصناعات الصغيرة التي تمتلك فيها الجزائر قدرات هائلة كصناعة تساهم في تفعيل الآليات الاقتصادية، حيث تتمتع هذه الأخيرة بتشكيلة متنوّعة جدا من الفروع، حيث تنقسم الصناعة التقليدية والحرف حسب مجالات نشاطها إلى ثلاث ميادين مختلفة هي الصناعة التقليدية الفنية، الصناعة التقليدية لإنتاج المواد والصناعة التقليدية لخدمات.

الجدول (02) - تعداد أنشطة الصناعات التقليدية وفق شكل الممارسة حتى 2013/12/31

الميادين	الحرفيين الفرديين	التعاونيات	المؤسسات
الصناعة التقليدية والفنية	70811	94	13
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	73846	400	75
الصناعة التقليدية للخدمات	165928	265	9
المجموع	310585	759	97

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الجزائر، 2015.

تظهر أرقام الجدول أن الحرفين الفردين هو الشكل الأكثر ممارسة في قطاع الصناعة التقليدية بـ 310585 حرفي أغلبهم يمارسون نشاطهم في ميدان الصناعة التقليدية للخدمات بـ 165928 حرفي، في حين يقدر عدد التعاونيات بـ 759 تعاونية أغلبها متخصصة في الصناعة التقليدية للإنتاج المواد بـ 400 تعاونية أما بالنسبة لعدد المؤسسات فلم يتجاوز 97 مؤسسة في مختلف الميادين الثلاث تنشط أغلبها أيضا في الصناعة التقليدية للإنتاج المواد بـ 75 مؤسسة ويفسر ارتفاع عدد الأنشطة في هذا الأخير باعتماده على عدد عمال أكثر مقارنة بالصناعة التقليدية الفنية والصناعة التقليدية للخدمات.

2-2) مساهمات قطاع الصناعة التقليدية:

يمكن للمؤسسات الحرفية أن تساهم وبشكل فعال في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الناتج المحلي، العمالة والصادرات.

⊕ مساهمة قطاع الصناعة التقليدية في التشغيل:

إن الاقتصاد الجزائري عانى من مشكلة البطالة خاصة في سنوات التسعينات من القرن الماضي، وكذلك مع بداية العشرية الأولى من القرن الحالي، إذ بلغت معدلاتها مستويات قياسية، وصلت إلى 29.8% سنة 2000 إلا أنه بفضل سياسات الدولة المختلفة لمكافحة البطالة انخفضت نسبة البطالة إلى أكثر من النصف حيث بلغت 10% سنة

2010. وهنا سوف نتعرض إلى مساهمة الصناعة التقليدية في التشغيل خلال الفترة 2003-2013.

الجدول (03) - تطور عدد مناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية (2003-2013)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد المشتغلين الجدد	19544	17026	22747	23540	23656	26243
عدد الكلي للمشتغلين	163877	180903	203650	227190	250846	277089
معدل البطالة	%23,7	%17,3	%15,3	%12,3	%13,8	%11,3
	2009	2010	2011	2012	2013	
عدد المشتغلين الجدد	34374	42026	60180	79756	105605	
عدد الكلي للمشتغلين	311463	353489	413669	493425	599030	
معدل البطالة	%10,3	%10	%10	%11	%9,8	

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية & الديوان الوطني لإحصائيات، الجزائر، 2014.

مما لا شك فيه أن زيادة تعداد الأنشطة الحرفية له علاقة بمستويات البطالة، فزيادة عدد هذه الأنشطة سوف يؤدي لا محالة إلى تخفيض معدلات البطالة، كون الصناعات التقليدية تعتبر كمستوعب لفائض العمالة، وتعتمد على اليد العاملة بكثافة.

وانطلاقا مما سبق، نلاحظ أنه خلال الفترة كانت هناك علاقة عكسية بين تغيرات عدد الأنشطة الصناعة التقليدية وتغيرات معدلات البطالة فزيادة عدد أنشطة الصناعة التقليدية بجميع أصنافها يرفع من عدد المشتغلين في هذا القطاع يقابله دوما انخفاض في معدلات البطالة. فمثلا في 2003، كان عدد الأنشطة 67708 نشاط وعدد المشتغلين يقدر بـ 163877 عامل ومعدل البطالة المقابل له هو 23.7% ونتيجة لارتفاع عدد الأنشطة إلى 146679 نشاط سنة 2010 انخفض معدل البطالة إلى 10% نفس الشيء حدث سنة 2013، حيث وصل عدد الأنشطة إلى238340 نشاط وعدد المشتغلين إلى 599030 عامل وبالمقابل انخفض معدل البطالة إلى 9.3% وهذا ما يفسر بالدور الذي تلعبه الصناعات التقليدية والحرف في خفض معدلات البطالة وخلق فرص عمل، من هنا يمكن القول أن لهذه الأنشطة دور في التصدي لمشكلة البطالة بالجزائر فهي تساهم إلى حد ما في تحقيق التشغيل.

تصدير المنتجات الصناعة التقليدية:

تسيطر المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95%، وبعد الصدمة البترولية التي أصابت أسواق النقط العالمية في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد على هذه المادة كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، فقد تأثر اقتصادها كثيرا من جراء انخفاض أسعار النفط، نتيجة لكل هذا قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال إتباع سياسة تدعم فيها المؤسسات التي تقوم بتصدير منتجاتها. والجدول الموالي يوضح لنا نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات من الصادرات الكلية.

الجدول (04) - نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات من الصادرات الكلية (2003-2013)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة %	2.73	2.36	1.97	2.12	2.21	2.44	2.36	2.67	2.81	2.87	3.28

المصدر: 1- لعويطي نصيرة، «مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات»، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014، ص 93؛
2- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، 2015،
http://www.andi.dz/

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تبقى هامشية مقارنة بالحجم الإجمالي للصادرات الكلية حيث لا تتعدى 3%، برغم من مجهودات المبذولة من طرف الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وهذا راجع إلى:

- ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية؛
- ضعف الإنتاج الوطني وعدم توافقه مع المقاييس العالمية؛
- القيود التجارية المفروضة من بعض الدول على الوطن؛
- المنافسة الشديدة من طرف المنتوج الأجنبي للمنتجات الوطنية؛

وكانت قيمة وكمية صادرات الجزائر من منتجات الصناعة التقليدية كما هي في الجدول:

الجدول (05) - قيمة وكمية صادرات الجزائر لمنتجات الصناعة التقليدية في الفترة 2003-2007

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
الكميات (ألف طن)	0.034	0.069	0.616	2.997	4.091
القيمة (مليون دولار أمريكي)	0.027	0.024	0.069	0.528	1.168

المصدر: بن العمودي جليلة، «تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012، ص 34.

يتضح من الجدول، تطور ملحوظ في كميات الصناعة التقليدية المصدرة نحو الأسواق الخارجية حيث أنه ارتفعت من 0.034 ألف طن سنة2003 إلى 4.091 ألف طن سنة 2007، كذلك الحال بالنسبة للمداخيل حيث ارتفعت قيمتها بـ 1.141 مليون دولار أمريكي بين سنة 2003 وسنة 2007، يمكن تفسير هذا الارتفاع بالحركية النشطة التي عرفها هذا القطاع ابتداء من سنة 2003، والعمل على ترويج المنتوجات في الأسواق الدولية، إلى أن التطور في صادرات الصناعة التقليدية، يبقى بعيدا جدا عن إمكانيات القطاع وقدراته على جلب العملة الصعبة للاقتصاد الوطني.

- **التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعة التقليدية:**

إن الانتشار الجغرافي لحرف التقليدية عبر كامل مناطق الوطن يساهم في توزيع عادل لدخل، وفيما يلي توزيع النشاط الحرفي في الجزائر حسب الموقع (حضري أو ريفي) وكذلك عبر كل ولاية في الجزائر.

أ) التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعة التقليدية حسب المنطقة (حضري-ريفي):
يمثل الشكل التالي تطور تعداد أنشطة الصناعة التقليدية حسب الموقع الجغرافي حضري وريفي:

الشكل (01) – تطور عدد أنشطة الصناعة التقليدية حسب الموقع الجغرافي (حضري-ريفي):

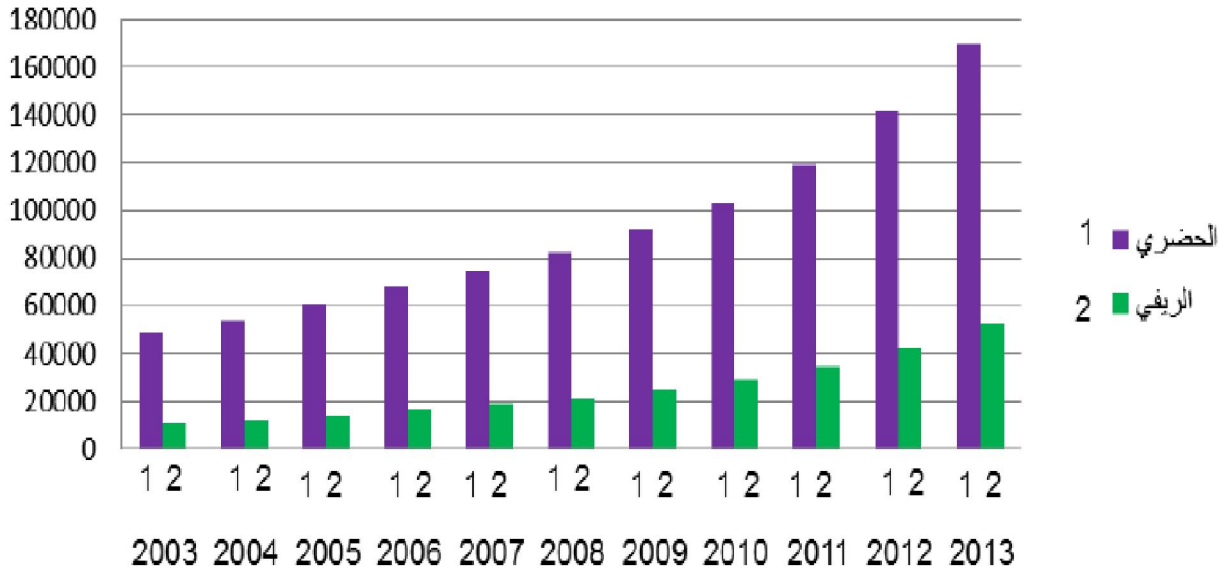

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الجزائر، 2014.

يتضح مما سبق، أن جل أنشطة الصناعة التقليدية ترتكز في المناطق الحضرية فهي تشكل حوالي ضعفي تلك الموجودة في المناطق الريفية ولعل أصح تفسير لهذا هو ضعف البنى التحتية في هاته الأخيرة مقارنة بالمدن.

ب) التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعة التقليدية حسب ولايات الوطن:

كما يمكن توضيح التوزيع الجغرافي حسب ولايات الوطن إلى غاية 2013 في شكل أدناه حيث نجد العاصمة في صدارة بـ 13194 نشاط تليها مباشرة ولاية سطيف بـ 12590 نشاط أما باقي الولايات الوطن فيتراوح عدد الأنشطة بأغلبها بين 3500 و 5000 نشاطا، وسجلت أدنى قيمة بولاية النعامة بـ 1162 نشاط فقط.

الشكل (02) – التوزيع الجغرافي لأنشطة الصناعة التقليدية إلى غاية 2013 حسب الولايات

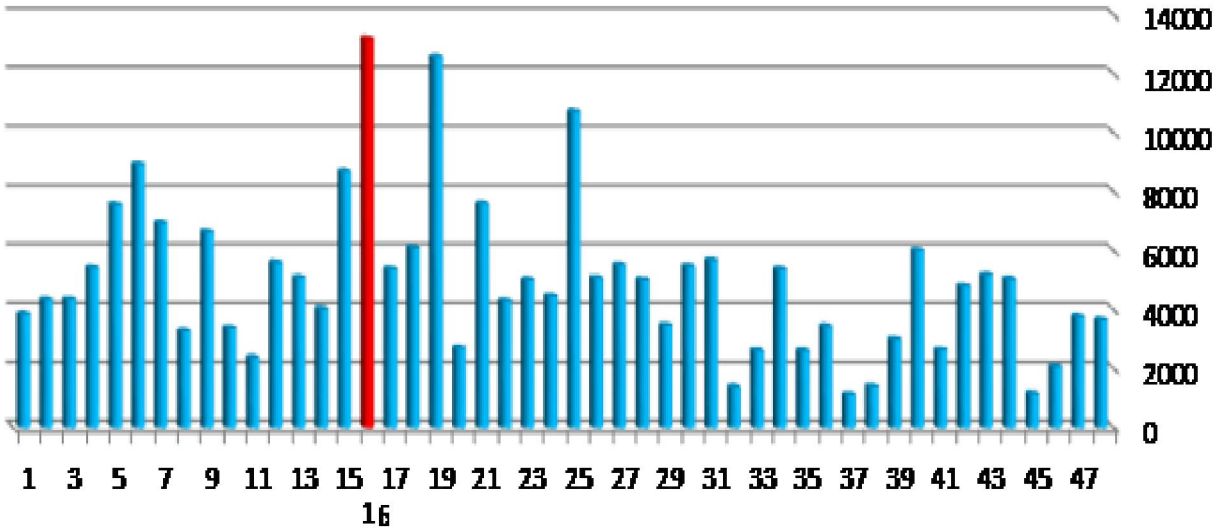

الولايات:

01 أدرار	02 الشلف	03 الأغواط	04 أم البواقي	05 باتنة	06 بجاية
07 بسكرة	08 بشار	09 البليدة	10 البويرة	11 تمنراست	12 تبسة
13 تلمسان	14 تيارت	15 تيزي وزو	16 الجزائر	17 الجلفة	18 جيجل
19 سطيف	20 سعيدة	21 سكيكدة	22 سيدي بلعباس	23 عنابة	24 قالمة
25 قسنطينة	26 المدية	27 مستغانم	28 المسيلة	29 معسكر	30 ورقلة
31 وهران	32 البيض	33 إليزي	34 برج بوعريريج	35 بومرداس	36 الطارف
37 تندوف	38 تيسمسيلت	39 الوادي	40 خنشلة	41 سوق أهراس	42 تيبازة
43 ميلة	44 عين الدفلى	45 النعامة	46 عين تموشنت	47 غرداية	48 غليزان

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الجزائر، 2014.

يعاني قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر من عدة مشاكل وصعوبات السبب الذي دفع بالكثير من الحرفين بالتوقف عن مزاولتهم أنشطتهم والاتجاه نحو نشاطات اقتصادية أخرى أقل تعقيد وأكثر ربحا، ونتيجة لهذا فإن القطاع يتهدده زوال العديد من الحرف.

2-3) معوقات تنمية الصناعات التقليدية:

تعاني مؤسسات الصناعة التقليدية في الجزائر من عدة عوائق وصعوبات حالت دون تطورها، من أبرز هاته المشاكل نذكر[18]:

- **مشكلة التموين:**

يظهر هذا القيد بشكل أساسي في الدول النامية، إن الحرفيون في حاجة دائمة إلى إمداد بمواد الخام ذات الجودة العالية من أجل تلبية الطلبات وتطوير المنتجات الجديدة ويتم استيراد معظم المواد الخام في الجزائر وتكون ناهضه الثمن وتفتقر إلى الجودة ولا تتوفر باستمرار، فلقد أصبح التموين بالمواد الأولية وخاصة المستوردة منها تطرح مشاكل حقيقية لقطاع الحرف وبصفة خاصة تلك التي لم تتعود على تقنيات أو إجراءات الاستيراد، فمنذ انفتاح السوق على الخارج تغيرت كل المعطيات حيث أصبحت المؤسسات العمومية تستورد لصالح الدولة، أما عن المستوردين الجدد ومنهم الخواص فيهتمون فقط بالمواد الاستهلاكية.

- **نقص المعلومة والافتقار إلى الخبرة التنظيمية لدى الحرفين:**

إن نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحاب الحرف من حل مشاكلهم والتوسع في أنشطتهم وتحقيق النمو، تؤثر سلبا على مردودية نشاطاتهم، ويلاحظ هذا النقص في:

- الجهل بالأوضاع الاقتصادية وحركة الأسعار والأسواق؛
- عدم معرفة مصادر المواد الأولية والمصادر البديلة لها؛
- عدم معرفة طرق التوسع في تسويق المنتوجات وإمكانية فتح أسواق جديدة لمنتجاتهم داخل وخارج الوطن؛
- عدم الإلمام بالتكنولوجيات الجديدة وكيفية تحسين التقنيات المستخدمة في حدود الإمكانيات المتاحة؛
- الاكتفاء بمصادر التمويل في نطاق العائلة والأصدقاء؛
- الجهل بكيفية التعامل مع البنوك والإجراءات المتبعة للحصول على قروض؛
- غياب الوعي الإداري وعدم معرفة القوانين والتشريعات المنظمة للقطاع؛
- عدم الإلمام بالتوجهات الحكومية والجهل بالهيئات المساعدة لصناعة التقليدية؛
- وعدم معرفة أشكال الإعانات وطرق الحصول عليها.

- **ضعف التكوين:**

تتفاعل مشكلة إنشاء الشباب للمقاولات المصغرة أو الأنشطة الحرفية مع معطيات الواقع التعليمي والتدريبي ومدى استجابته لمتطلبات سوق العمل المعاصر، الذي يخضع لمتغيرات بسبب التطورات العلمية أو بسبب تقلبات الوضع الاقتصادي الراهن.

- **المشاكل الإدارية:**

لازالت الإدارة عموما ترمي بثقلها وتفرض بطأها وبيروقرطيتها على الجهاز الاقتصادي بأكمله، فتعدد مراكز اتخاذ القرار والآجال الطويلة التي تستغرقها معالجة كل ملف أو مسألة تتعلق بالمستثمرين الخواص والمتعاملين الاقتصاديين، أضف إلى ذلك مظاهر المحسوبية والرشوة التي تشكل كلها عوامل سلبية تؤدي إلى الانسحاب لا طوعي للأصحاب الحرف الذين لهم قدرات مالية ضعيفة وعدم القدرة لتصدي ومقاومة هذه المظاهر السلبية.

- **غياب التنسيق بين القطاع والجامعة:**

لا خلاف في أن هناك عدم تناغم بين ما يجري في الجامعات ومؤسسات البحث وواقع قطاع الصناعة التقليدية، فهذه لإشكالية لوحدها تحتاج إلى بحث، فكم من تصورات وأبحاث جادة في الاقتصاد، لا تزال حبيسة الرفوف والجدران، وكان بالإمكان الاستفادة منها في حل قدر من المعضلات، التي تواجه نمو الاقتصاد الوطني، ولا شك في أنه في ظروف معطيات بهذا الشكل، لا يمكن التخطيط لإنشاء وتطوير القطاع وحتى الاقتصاد برمته.

- **وعدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة:**

تشكل المنافسة التي تفرضها منتجات التقليدية المستوردة الرخيصة مشكلة حقيقية وخطيرة فهي تقتل المنتجات التقليدية المحلية، فنجد المحلات الصناعة التقليدية قد إمتلأت بالمنتوجات الأسيوية محليا وبأسعار أقل وفي كثير من الأحيان بجودة أعلى وتصاميم أكثر جاذبية، وفي بعض الأحيان يتم تقليد التصاميم الجزائرية خارج الجزائر بتكلفة أقل بكثير، ونظرا لهيكل قطاع الحرف في الجزائر والبيئة الاقتصاد الوطني وغياب جهاز معلومات فعال، يحدد أنواع المنتوجات المحلية، ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية، أضحى من سهل بالنسبة لتجار الجملة والتجزئة الحصول على المنتجات من الخارج.

خاتمة:

من خلال البحث، يظهر لنا أهمية الاقتصادية للمؤسسات العائلية لصناعة التقليدية، باعتبارها أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول، وذلك بالنظر لمزاياها وخصائصها، في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية كتوفيره لمناصب الشغل والمساهمة الفعالة في الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة، ومستوى الصادرات.

على السلطات الجزائرية أن التولي اهتمام اكبر لهذا النوع من المؤسسات من خلال وضع الإطار القانوني والتنظيمي الذي تتحرك فيه هذه المؤسسات، ووضع السبل والإجراءات الكفيلة للنهوض بها، وتشجيع العائلات الحرفية على ا الاستمرار في الإنتاج والإبداع أكثر فالرغم ما تحقق من قبل البرامج التي وضعتها السلطات لتفعيل هذا القطاع، إلا أن هذا الأخير يبقى بعيدا عن الأهداف المنتظرة.

من أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في هذا المجال ما يلي:
- تدعيم المنظومة القانونية والتشريعية حتى تكفل الحوافز الضرورية والتسهيلات لممارسي قطاع الصناعة التقليدية؛
- تشجيع العائلات على إحياء الحرف والصناعات التقليدية من خلال توفير المواد الأولية اللازمة؛
- كما يجب تنويع الحوافز لتشجيع الحرفين كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشاريع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للمصدرين، وتقديم القروض؛
- بحث المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختص؛
- العمل على تنشيط مبيعات منتجات الصناعات التقليدية في الأسواق المحلية والخارجية؛
- الاهتمام بالتكوين من خلال إنشاء المعاهد ومراكز التكوين؛
- واعداد الاستراتيجيات السياحية بالتشاور مع القطاعات الاقتصادية الأخرى حتى يكون هناك تكامل واندماج بين القطاعات.

الهوامش والمراجع:

1 قصاص فتيحة، «حوكمة المؤسسات العائلية في الجزائر»، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص حوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012، ص 112.
2 قصاص فتيحة، مرجع سابق، ص 113.
3 ضيف ياسين، «إعادة إنتاج المؤسسة الاقتصادية العائلية في الجزائر»، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنظيم والعمل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، 2011، ص 31.
4 مقال، «تعريف وخصائص الشركات العائلية - نقاط القوة والضعف»، 2016/03/22
http://alexbank.smetoolkit.org/egypt/ar/content/ar/
5 الأمر 96-01 المؤرخ في 19 شعبان 1416هـ الموافق لـ 10 جانفي 1996 المحدد للقواعد التي احكم الصناعة التقليدية والحرف (الجريدة الرسمية، العدد 06-1996م).
6 المرسوم التنفيذي 07-339 المؤرخ في 19 شوال 1428هـ الموافق لـ 31 أكتوبر 2007م المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 97-140 المؤرخ في 23 ذي الحجة 1417هـ الموافق لـ 30 أبريل 1997م المحدد لقائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف (الجريدة الرسمية، العدد 70، 2007م).
7 المرسوم التنفيذي 07-339، نفس المرجع السابق.
8 International Trade centre (ITC), «Handicrafts and cottage Industries a guide to export marketing for developing countries», Geneva 1991, p. 32.
9 CCI, «Exportations des pays en développement: Enjeux et perspectives», Genève 1993, p. 141.
10 الأمر 96-01، مرجع سابق.
11 أحمر الراس عبد اللطيف، «الدراسة الخاصة بتنمية صادرات منتجات الصناعات التقليدية المغاربية»، الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، الجزائر، 1993، ص 3.
12 الهيئة العليا للسياحة (السعودية)، «الإستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية في المملكة العربية السعودية»، الهيئة العليا للسياحة، الرياض، 2005، ص 11
13 شبوطي حكيم، «الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، مجلة "أبحاث اقتصادية وإدارية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد 03، جوان 2008، ص ص 210-228.
14 فتحي السيد أبو أحمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص 75.
15 الهيئة العليا للسياحة (السعودية)، مرجع سبق ذكره، ص 11.
15 نزيه معروف، «دور الحرف اليدوية في تنشيط القطاع السياحي في تنشيط القطاع السياحي في العالم الإسلامي، المؤتمر الدولي حول «السياحة والحرف اليدوية»، الرياض، 07-14 نوفمبر 2006، [كتاب المؤتمر، ص 5].

17 فتحي السيد أبو أحمد السيد، «الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 76.

18 ارجع إلى:

- بودالة يوسف & بن تفات عبد الحق، «دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها»، الملتقى الدولي حول «استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، يومي 18 و19 أفريل 2012 [كتاب الملتقى، ص 12]؛
- بن زعرور شكري، «تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف 1992-2009»، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، 2009، ص 42.